


ملحق الجريدة الرسمية

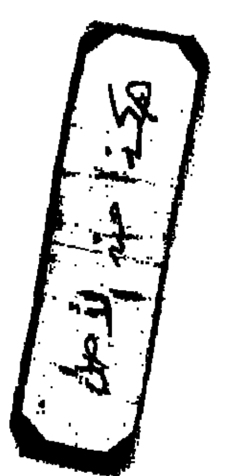
# مجلس النواب

## الدورة العادية الرابعة لمجلس الامـــة التاسع

### محضر الجلسة التاسعة

المعقودة يوم الاثنين ٢٣ صفر ١٣٩١هـ. الموافق ١٩ نيسان ١٩٧١م

(العدد ٩)　　　　(المجلد ١٦)



## جدول الأعمال

صفحة

## محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الأثنـين الواقع في ١٩/٤/١٩٧١ برئاسة عطوفة السيد محمد الخشمان نائب رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصفور وتغيب معتذراً السادة كامل عريقات ، قاسم الريماوي ، خالد الحاج حسن امين مجج ، مصباح الكاظمي ، ادوارد خميس ، موسى عابده ، حنا بنوره ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، شريف القبج ، محمد سعيد اليونس وعيسى عقل ،

### وحضر من الحكومة :

دولة السيد وصفي التل رئيساً للوزراء ووزيرا للدفاع .

معالي الدكتور صبحي امين عمرو وزير الانشاء والتعمـير .

معالي السيد احمد اللوزي وزير المالية .

معالي السيد عبدالله صلاح وزير الخارجية .

معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد اميل الغوري وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد عدنان ابو عـودة وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار ،

معالي المهندس فؤاد قاقيش وزير داخليـة للشؤون البلدية والقروية .

معالي السيد عمر النابلسي وزير الاقتصاد الوطني .

معالي المهندس عمر عبدالله وزير الزراعـة ؛

معالي المهندس محمد خلف وزير المواصلات ؛

معالي السيد ابراهيم الحباشنة وزير النقـل ؛

معالي الدكتور محمد البشير وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي الدكتور اسحق الفرحان وزير التربية والتعليم والاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

### افتتاح الجلسة:

**نائب الرئيس :**

النصـاب قانـوني : اعلن افتتاح الجلسـة

( بسم الله الرحمن الرحيم )

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :—

### ١ ـ تلاوة الارادة الملكية السامية

بدعوة مجلس الأمة للأنعقاد في دورة استثنائية.

**السيد نائب الرئيس :**

تتـلى الأرادة الملكية السامية بدعوة المجلس

( وهنا وقف جميع من في القاعة )

**السيد الامين العام بالوكالة :**



## نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٨٢ من الدستور .

نصدر ارادتنا بما هو آت :—

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من يوم الاحد الواقع في (١١) نيسان سنة ١٩٧١ من اجل اقرار الامور التالية :

١ ) مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١ ؛
٢ ) القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
٣ ) القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم .
٤ ) مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠ .
٥ ) مشروع قانون البنوك لسنة ١٩٧١ .
٦ ) مشروع قانون البنك المركزي لسنة ١٩٧١ .
٧ ) القانون المؤقت رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦ قانون البنك المركزي الاردني .
٨ ) القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون البنك المركزي الاردني .
٩ ) القانون المؤقت رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٦ قانون البنوك .
١٠) مشروع قانون سلطة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧٠ .
١١) مشروع قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧١ .
١٢) مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧١ .
١٣) مشروع قانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧١ .
١٤) القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ بالغاء القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربيـة والتعليم .
١٥) مشروع قانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ ؛
١٦) مشروع قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ .

١٠/٤/١٩٧١ — الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
وصفي التل

وزير الداخليـة
مازن العجلوني

( وهنا جلس الجميع )

## ٢ ـ الاستماع الى بيان معالي وزير المـالية حول مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧١

السيدنائب الرئيس :

ليتفضل معالي وزير المالية الاستاذ احمد اللوزي الى المنصة لتلاوة خطاب الموازنة العامـة للسنة المالية ١٩٧١ .

السيد وزير المالية .

# خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

تسلمت الحكومة امانة الحكم في اعقـاب مؤامرة عصفت بالبلاد في ايلول المشؤوم وخلقت للحكومـة المسؤوليات الخطيرة والاعباء الجسام ، ولا سيما تعزيز اواصر الوحدة الوطنية واستعادة الثقة ، ورأب الصدع ، وتضميد الجراح ، والتعويض على المتضررين ، واستئناف النشاط الاقتصادي ، كل ذلك في ظـل استتباب الامن والاستقرار وحكم القانون والنظام .

وكان التفسير المالي لهذه الاعباء ضخما تنوء به ، وتقصر عن حمله ، الموارد المحلية . ذلك ان الجمهورية العربية الليبية كانت قد اتخذت قرارا في ايلول بقطع معونتها المالية عن الاردن ، وكانت حكومة الكويت قد اتخذت ايضا قرارا بتجميد معونتها ، وحتى التبرعات النقدية التي جادت بها بعض الدول العربية الشقيقة لم تصل الى المملكة ، ولا تزال مجمدة حتى اليوم هنا وهناك .

وكان لا بد للحكومة من مواجهة هذا الموقف المالي الدقيق بحكمة وشجاعة وتدبير وايمان ، فقد جاء قطع المعونات بين عشية وضحاها ، ولم يكن بالامكان تخفيض الانفاق العام بنسبة النقص الكبير في تدفق المعونـات الخارجية ، فمضت الحكومة في تنفيذ الميزانية المقررة ، واحتفظت بالانفاق المتكرر على معدلاته السابقة . واوفت بالتزاماتها المستحقة للمشروعات قيد التنفيذ ، ورفعت كابوس التوقف عن الدفع عن صدور بعض المؤسسات المالية والشركات العامة التي كانت مهددة بذلك ، ووضعت برامج التعويض عن المتضررين ، ومضت فعـلا في دفع بعض هذه التعويضات . واستعانت بمواردها المحلية ، وبما وصلها من تبرعات عينية ونقدية ، على اصلاح المباني العامة وتعويض المفقود من اللوازم ، واستئناف الادارات والخدمات لنشاطها المعتاد .

وفي نفس الوقت لم يأل قائدها الملهم جهدا في شرح الموقف المالي الخطير الذي نجم عـن قطع المعونات المالية المقررة في مؤتمر الملوك والرؤساء في الخرطوم ، وارسلت الحكومة الوفود الرسمية الى معظم الدول الشقيقة والصديقة ، كما اجرت الاتصالات تلو الاتصالات لتحقيق المزيد من العون واستئناف الـدعم المالي ، ومن ثم



اعداد مشروع قانون الموازنة العامة في ظل الالتزامـات الحقيقية المؤكدة . واذ تعتذر الحكومة عن تقديم هذا المشروع متأخرا عن موعده الدستوري كل هذا التأخير ، الا انها على ملء الثقة بان المجلس الكريم يقدر الظروف الدقيقة التي احاطت باعداد المشروع . تلك الظروف التي كانت ، وما يزال قسم كبير منها ، فوق قدرة الحكومة على التحكم بها وتكييفها لتتسق مع احكام الدستور .

واجد من واجبي ان اسرد بايجاز نتائج الجهود والاتصالات التي تمت حتى اعداد هذه الموازنة :

١ ـ لقد تكرمت المملكة العربية السعودية الشقيقة بالغاء اشتراطها دفع نصف المعونة بالزيت الخام ، وستدفع هذه المعونة بالكامل نقدا وفي مواعيدها المقررة . وهنا لا يفوت الحكومة ان تتوجه بالشكر والتقدير الى السعودية الشقيقة على هذا الموقف النبيل .

( تصفيق )

٢ ـ لقد وافقت حكومة الكويت الشقيق على استئناف دفع معونتها المالية ابان الزيارة التي قام بها الوفـد المالي الاردني في شهر كانون الاول الماضي ، وفعلا تم دفع القسط المستحق عن ذلك الشهر ، غير انها عادت ثانية الى تجميد الدفع منذ شهر كانون الثاني من هذا العام ، وهكذا لم تدفع المعونة المالية الكويتية عن اربعة اشهر من هذا العام ، وعن شهرين من العام الماضي .

٣ ـ وما تزال حكومة الجمهورية العربية الليبية الشقيقة مصرة على قطع معونتها الماليـة ، وتضيف الى ذلك حملة اعلامية ظالمة تشنها على الاردن ، وظلم ذوي القربى اشد مضاضة .

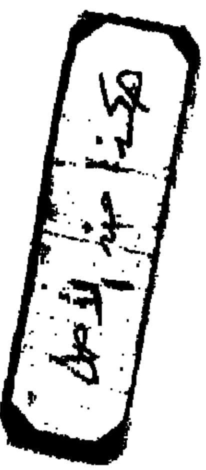
٤ ـ وما تزال التبرعات النقدية العربية مودعة في البنوك هنا وهناك ، ولم ينفق منها بعد فلس واحد في فرجة المنكوب واغاثة المكروب والتعويض عن الاضرار .

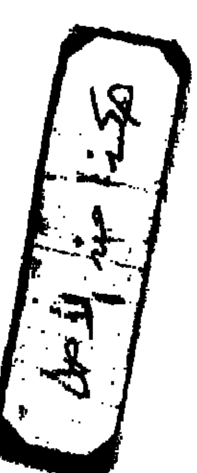
٥ ـ ولقد قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدة مالية طارئة قيمتها عشرة ملايين دولار ، انفق جزء كبير منها وسينفق الرصيد في اصلاح المباني الحكومية المتضررة ، والتعويض عما فقدته المؤسسات العامة من اجهزة ومعدات فنية ، الامر الذي ساهم في استعادة الخدمات والمرافق الحيوية الى مستوياتها السابقة .

٦ ـ كما قدمت الحكومة البريطانية معونة مالية عاجلة بحوالي اربعمائة الف جنيه استرليني انفقت في اصلاح خدمات الماء والكهرباء والهاتف في مدينة عمان ، وقد ابلغت الحكومة مؤخرا بتخصيص مبلغ مائة الف جنيه استرليني جديدة تنفق في استصلاح الخدمات الهاتفية في انحاء اخرى من البلاد .

٧ ـ ولقد قامت الحكومة بالاتصالات الواسعة المستمرة مع صندوق النقد الدولي لتدارس الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في المملكة ، وقد تسفر هذه الاتصالات عن استعمال الاردن لحقه في السحب من مساهمته او حصته في الصندوق وذلك بعد الاتفاق على برنامج مالي سيرسم بالمشاركة بين الحكومة والصندوق .

٨ ـ كما قامت الحكومة بالاتصالات السريعـة مـع البنك الدولي للانشاء والتعمير بقصد الاسراع في تنفيذ المشروعات الاعمارية التي كان البحث يجري حولها منذ وقت طويل ، ومنها طريق عمان ـ الزرقـاء ، والابنية المدرسية ، وتوليد الطاقـة الكهربائية ، بالاضافة الى تمويل مشروعـات اخرى ما تزال قيد الدراسة والبحث ¤





٩ ـ وقد قامت الحكومة بالاتصالات المثمرة لتأجيل دفع بعض الاقساط المستحقة من القروض الخارجية ، وكانت الاستجابات الايجابية من الدول الشقيقة والصديقة كافية لتخفيف هذا العبء عن ميزانية هذا العام ، بحيث نأمل بالا يزيد عن المبلغ المخصص في مشروع قانون الموازنة .

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

لعل ما اسلفت اهم حقائق الموقف المالي من حيث ارتباطه بمواقف الدول الشقيقة والصديقة . امـــا عن الحقائق المتصلة بالشؤون المالية الداخلية ، فلا بد لي من الاشارة الى ان الحكومة كانت قد دعت اللجنة المالية في مجلسكم الموقر الى تدارس هذه الشؤون معها تمهيدا لاعداد مشروع القانون. ونتيجة لتلك الدراسات والابحاث فقد تقرر من حيث المبدأ ما يلي : —

١ ـ اعداد ابعاد الموازنة على اساس ورود المعونة المالية الكويتية ، فقد كانت اللجنة الكريمة ، كما كانت الحكومة على ملء الثقة بان التجميد المؤقت لهذه المعونة سينتهي في وقت عاجل .

٢ ـ ادراج المعونة المالية الليبية في القانون ، مع تخصيصها لميادين معينة من الانفاق العام الضروري شريطة الا يبدأ هذا الانفاق الا بعد توارد المعونة .

٣ ـ عدم المس بموازنة القوات الاردنية المسلحة لانها درع البلد الواقية في وجـــه اطماع العدو التوسعية في الوطن العربي كله ولانها عدة اليوم لغد التحرير ، والحارس الامين على أمن البلد واستقراره ، وكيانه كما ارتضيناه لانفسنا عن قناعة وايمان .

٤ ـ تجميد النفقات المتكررة عند مستوياتها في العــام الماضي على ان تجري الزيـادات السنوية والترقيات من خلال الاقتصاد في عدد الوظائف الفائضة عن الحاجة وفي النفقات المتكررة الاخرى ، فيما عدا وزارتي التربية والتعليم والصحة اللتين تشكل فيهما التعيينات الجديدة عماد التوسع في خدماتهما الاساسية للشعب .

٥ ـ المضي في تنفيذ مشروعات التنمية قيد التنفيذ ، واضافة بعض الجـــديد منها ، والتعويض عن المتضررين بالمقدار الذي تسمح به الموارد المتاحة .

٦ ـ زيادة الضرائب والرسوم لتخفيض العجز في الموازنة شريطة ان تفرض هذه الزيادة في الميادين التي تبررها قدرة المكلفين على الاداء ، ولا تشكل اية عقبة في وجه المبادرة الفردية مـــن حيث الاستثمار والفعاليات الاقتصادية .

٧ ـ زيادة القدرة على الاقتراض الداخلي بمبلغ يقارب ثمانية ملايين دينار ، ولذلك تم تعديل قانون الدين العام ، كما اقره مؤخرا مجلس الامة ، لاتاحة المجال امام هذا المزيد من الاقتراض القصير الاجل .

وفي ضوء هذه المبادىء وتلك الحقائق ، جرى اعداد مشروع القانون المعروض على مجلسكم الموقر . ولست أود ان اوضح الواضح في مشروع القانون ، ولكنني أوثـــر ان اشير الى بعض الامور المهمة التي يتضمنها القانون بين سطوره ، وهي : —

اولا : لقد ارتبط الانفاق ربطا وثيقا بمصدر التمويل في الابواب الثلاثة الاخيرة ، بحيث لايتم الانفاق مـــن مخصصاتها الا اذا تحققت الموارد المقابلة . ولقد اشتمل الباب الاول على الموارد المؤكـــدة تقريبا ، والانفاق العام الذي لايمكن تأجيله اوتخفيضه .



ثـــانيا : لم يعد بالامكان رصد المعونات العربية لتغطية ميزانية القوات المسلحة ، واصبح من الضروري ان تعتمد على الموارد المالية المؤكدة ، ولذلك اضطرت الحكومة الى تخفيض مخصصات هذه القوات المرصودة في الباب الاول الى ادنى الحدود التي يمكن معها لهذه القوات الاحتفاظ بمستواها من حيث العدد والعدة. وستبقى هذه المخصصات قاصرة عن دفع الاقساط القديمة لاغراض التسلح في ظل الارتباطات المعقودة على اساس تسلم المساعدات العربية في مواعيدها . ولا بد ان يفرض هذا التخفيض شد الاحـــزمة في وقت تتجه جميع التوقعات فيه الى حتمية المعركة .

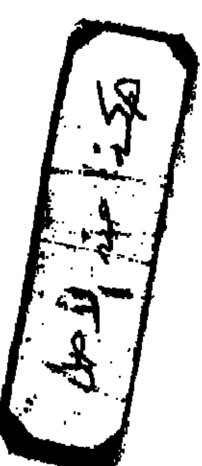
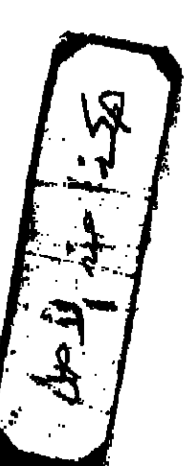
ثـــالثا : لقد زيدت تقديرات الايرادات المحلية بمبلغ سبعة ملايين دينار ، وهنا اود ان اذكر بان مفاوضات الحكومة مع شركة التابلاين قد اسفرت عن زيادة في العائدات السنوية من رسوم المرور بنسبة ٧٠٪ تقريبا ، وعن دفعة نقدية بمبلغ تسعة ملايين دولار ، سيدفع منها في العام المالي ستة ملايين ، وعلى ذلك قدرت زيادة العائدات في هذا العام بحوالي ثلاثة ملايين دينار . ولكننا اذا أخذنا بعين الاعتبار نقص التحصيلات الجمركية بسبب تردد القطاع الخاص في الاستيراد ، وبسبب تطبيق احكام السوق العربية المشتركة ، فلا بـــد لتحقيق الزيادة المنتظرة في الايرادات المحلية من ضبط ارادات التحصيل مـــن جهة ، وزيادة بعض الضرائب والرسوم من جهة اخرى ، ومن هنا كان رفع رسوم المواد المشتعلة ورسوم ترخيص المركبات الميكانيكية واجهزة التلفزيون ومادة الاسمنت .

رابعـا : لقد شملت المساعدات الخارجية الاخـــرى مبلغ خمسة ملايـــين دولار من المساعـــدة الاميركيـــة و ( ١٥ ) مليون دولار مـــن المساعـــدة الاميركيـــة التي ستدفـــع في شهـــر تمـــوز ، و( ١٥ ) مليون دولار ستدفع فيما بعد . وفي كل الاحوال ، فقد كنا ومازال ، بغنى عن المعونات الأجنبية او ان تدفق المعونات العربية قد استمر على مستواه المقرر .

خامسا : ان الانفاق قد تقرر في الباب الاول في مستوى الالتزامات الحقيقية البارزة ، التي مـــن شأنها تأمين الخدمات العامة ، وضمان الاستمرار في تنفيذ المشاريع الانمائية الحيوية ، وتنشيط الحركة الاقتصادية ، ودعم صمود الضفة الغربية في حدود الامكانات المالية المتوافرة .

سادسا : لقد راعت الحكومة في اختيار المشروعات الجديدة التي ستنفذ من القروض الخارجية ان تسد ما أمكن مسد التزام بعينه على الخزينة ، ثم ان تكون كبيرة الجدوى والمردود ، سريعة التنفيذ وان تتيح أوسع الفرص لاستخدام اليد العاملة ، وتخفيض مستوى البطالة ، وحيثما يقتضي التنفيذ مساهمة محلية ، فلابد من التفكير بموارد جديدة لتقديم هذه المساهمة .

سابعا : ان توقف المساعدات المالية الكويتية او الليبية او كليهما الى اجل أطول سيترك اثره البالغ على تعزيز القوات المسلحة عددا وعدة ، ووفائها بالتزاماتها الخارجية المستحقة ، كما سيؤثر اثر خطيرا على دعم الصمود في الضفة الجريح من حيث تحويل الرواتب ، ومخصصات البلديـــات ، والمساعدات المالية للمؤسسات ودفع الودائع المصرفية ، وغير ذلك من مظاهر دعم الصمود ، كما سيترك اثره البالغ على الاستمرار في اغاثة النازحين من حيث توفير الحد الادنى من اسباب الحياة ،

وسيحرم المتضررين من الحصول على تعويضاتهم المستحقة بسرعة. ولا تظن الحكومة ان امامها خيارا آخر ، فقد استنفذت كل طاقاتها في خفض النفقات وزيادة الموارد المحلية . وستستمع الحكومة الى كل اقتراح وجيه وبناء يصدر عن هذا المجلس الكريم حول زيادة الموارد لتغطية هذه الالتزامات او جزء منها .

ثامناً : لا بد من الاشارة الى ان هذه الموازنة في بعدها الاقتصادي اذا ما استمر تجميد المعونة الليبية والكويتية ستقصر عن تمويل مشروعات التنمية الجديدة ، ممـا يعطل من زخم التجربة الاقتصادية الاردنية التي حققت فيما مضى النجاح الاكبر في زيادة الـدخل القومي ، وتوزيعه بشكل يقترب من حدود العدالة الاجتماعية ، وزيادة فرص العمل والاستخدام ، في حين تستلزم مقتضيات المعركة والصمود الاقتصادي المزيد من الانفاق العام لتنشيط الفعالية الاقتصادية الخاصة واستعادة الثقة بالمستقبل . وعلى ذلك يكون توقف المساعدات العربية من الكويت وليبيا ضربة قاسية سيدفع ثمنها ويقاسي نتائجها المواطن العادي في الضفتين من حيث قدرته على الصمود وكسب الرزق والاحتفاظ بكرامته وثقته بامته .

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

في ضوء هـذه الحقائق والاعتبارات فقد رأت الحكومة ان تعتمد الترتيب والاسس التاليـة في موازنة هذا العـام :—

١ — الواردات :

بلغت الواردات المقدرة لسنة ١٩٧١ ( ٩٨٤٥٦٨٠٠ ) دينارا موزعة كما يلي :—

| | دينار | دينار |
|---|---|---|
| أ — الباب الاول | | |
| ١ — الواردات المحلية | ٣٧ ٠٠٠ ٠٠٠ | |
| ٢ — المساعدات المالية السعودية | ١٤ ٨١٥ ٠٠٠ | |
| ٣ — المساعدات الخارجية الاخرى | ١٢ ٦١٥ ٠٠٠ | ٦٤ ٤٣٠ ٠٠٠ |
| ب — الباب الثاني | | |
| المساعدات المالية الكويتية | | ١٤٠٠١٤ ٠٠٠ |
| جـ — الباب الثالث | | |
| المساعدات المالية الليبية | | ٨ ٨٨٩ ٠٠٠ |

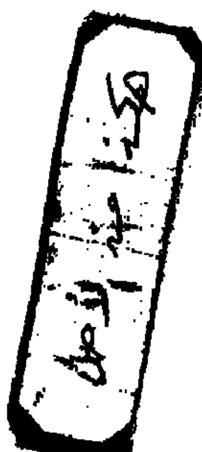


| | دينار | دينار |
|---|---|---|
| د — الباب الرابع ، ويشتمل على : | | |
| ١ — المساعدات الفنية والاقتصادية | ٩٦٥٠٠٠ | |
| ٢ — القروض الخارجية | ٩ ٦٩٩ ٨٠٠ | |
| ٣ — القروض المستردة | ٤٥٩ ٠٠٠ | ١١ ١٢٣ ٨٠٠ |
| | المجموع الكلي | ١٨ ٤٥٦ ٨٠٠ |

٢ — النفقـات :

بلغت النفقات المقدرة للسنة المالية الحالية ١٩٧١ ( ١٠٦ ٦٢٦ ٨٠٠ ) دينار موزعة كما يلي :—

| | دينار | دينار |
|---|---|---|
| أ — الباب الاول | | |
| ١ — النفقات المتكررة | | |
| أ — الخدمات المدنية | ٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠ | |
| ب — القوات المسلحة | ٣٢ ٣٣٠ ٠٠٠ | |
| جـ — الامن العام | ٤ ٣٤٧ ٠٠٠ | ٥٨ ٦٧٧ ٠٠٠ |
| ٢ — النفقات الانمائية والاخرى : | | |
| أ — التزامات المشاريع قيد التنفيذ | ٤ ٨٣١ ٥٠٠ | |
| ب — الوفاء بالقروض الخارجية والداخلية | ٤ ٧١٥ ٠٠٠ | |
| جـ — المساهمات والاعانات | ١ ٤٧٦ ٥٠٠ | |
| د — النفقات الطارئة | ٢ ٩٠٠ ٠٠٠ | ١٣ ٩٢٣ ٠٠٠ |
| مجموع نفقات الباب الاول | | ٧٢ ٦٠٠ ٠٠٠ |
| ب — الباب الثاني | | |
| ١ — انمائية الخزينة | ٢ ٦٧١ ٥٠٠ | |
| ٢ — اغاثة النازحين واعادة التعمير | ٨ ٣٤٢ ٥٠٠ | |
| ٣ — دفع الاقساط المستحقة من اثمان الاسلحة | ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ | |
| مجموع نفقات الباب الثاني | | ١٤ ٠١٤ ٠٠٠ |



| | دينار | دينار |
|---|---|---|
| جـ ـ الباب الثالث | | |
| ١ ـ تعزيز القوات المسلحة | ٤ ٠٠٠ ٠٠٠ | |
| ٢ ـ دعم الضفة الغربية | ٤ ٨٨٩ ٠٠٠ | |
| مجموع نفقات الباب الثالث | | ٨ ٨٨٩ ٠٠٠ |
| د ـ الباب الرابـــع | | |
| ١ ـ امانية المساعدات والقروض الخارجية | ١١ ١٢٣ ٨٠٠ | |
| مجموع النفقات الكلي | | ١٠٦ ٦٢٦ ٨٠٠ |

وبذلك يكون عجز الموازنة للسنة المالية الحالية كما هو ظاهر في بابها الاول مبلغ ( ٨ ١٧٠ ٠٠٠٠ ) دينار يغطى من القروض الداخلية .

عطوفة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

لم تمر ببلد غيرنا ، كما مرت بنا ، ظروف الحرب والاحتلال الاجنبي والمؤامرة الداخلية ، الا وفرضت هذه الظروف على المواطنين ، المزيد من التقشف والتضحية والبذل والتوفير والاسهام في المجهود العام والاقتراض الداخلي ، وان الحكومة على ملء الثقة من وعي المواطن الاردني ، واستعداده للبذل والعطاء والتضحية في سبيل الصمود والتحرير . ولكن لقدرة هذا المواطن حدودا لا يمكن تجاوزها لتبقى لهذه التضحيات جدواها ومعانيها في وجه التحديات والالتزامات المتزايدة ، ولذلك فان الحكومة ما تزال على نفس القدر من الثقة بأن الاشقاء العرب سينهضون لتحمل واجباتهم القومية في المعركة ، والوفاء بوعودهم وتعهداتهم الكريمة في مؤتمر الملوك والرؤساء في الخرطوم ، وما كان الخلق العربي آخرا واخيرا ، الا ملتزم بالعهد ، وفيا للوعد ، امينا على الوفاء بتعهداته وحقوق امته عليه ، وتبقى هـــذه الموازنة ، واية موازنة ، وثيقة امل ، وقـــد تتجاوز الانجازات حدود هذا الامل :

والله نسأل ان يسدد خطانا ، ويلهمنا سواء السبيل في ظل جلالـــة مليكنا الرائد الحسين العظيم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٥

( تصفيق )

وزير المالية / الموازنة العامة

احمد اللوزي



## ٤ ـ احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنه المالية ١٩٧١:

السيد نائب الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة مشروع قانـــون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١ على اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

## ٥ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد نائب الرئيس :

الذي نرجوه من اللجنة المالية ان تجتمع فوراً لدراسة الموازنة وتعيين يوم الخميس الساعة العاشرة والنصف موعدا لمناقشتها .

( ضجه : واصوات موافقة )

الخميس يا اخي . . . الآن تجتمع اللجنة المالية وتدرس الموازنة ومعها اليوم وغداً .

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

محمد بك ، اذا ممكن ان تعطونا مهلة لدراسة الموازنة :

السيد نائب الرئيس :

يعني معك يومين يا ابو فيصل .

السيد المفلح نائب عمان :

المدة كافية ، واذا كان هناك لرأي ءاكفه بك من يصوت عليه ارجو طرحه للتصويت :

السيد العظم نائب معان :

الواقع الحكومة الكريمـــة ، التي بذلت جهدا لكي تدرس هذه الموازنة او تضعها ، اخـــذت معها فترة اربعة شهور ، فنحن لا نطالب بتمديد المـــدة كثيرا ، ولكن بشيء منطقي يتفق مع كرامتنا كنواب ، نحب ان ندرس هذه الموازنة ، فانا اقترح يوم الاحد او السبت . . اما يوم الخميس قريب جدا . . . وانا شخصيا ساعتذر عن القاء اي كلمـــة ؟ اذا كانت الجلسة يوم الخميس .

( اصوات : السبت معقول )

السيد نائب الرئيس :

اذن السبت يا اخوان .

السيد المفلح نائب عمان :

لا . . الخميس . نحن صوتنا اولا على اساس الخميس ، فاذا كان هناك رأي وثني عليـــه يوضع للتصويت .

ـ ضجه ـ

السيد الفايز نائب بدو الوسط :

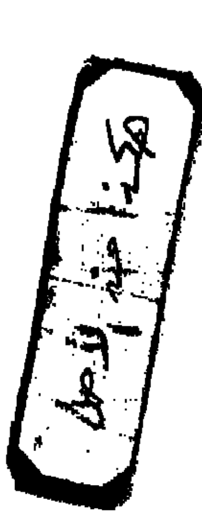
انـــا اقترح ان يوضع رأي الاخ ابو بشار في التصويت .

ـ ضجه ـ

السيد نائب الرئيس :

التصويت على يوم الخميس هل يوافق المجلس ان تعقد الجلسة القادمة الساعة العاشرة والنصف من صباح الخميس الموافق ١٩٧١/٤/٢٢ ؟

الجميع : موافقون



**السيد المعايطة نائب الكرك :**

ياحضرة الرئيس

ان الكتاب يقرأ من عنوانـــه ، انا اقترح ان نقرأ الموازنة الآ ن بعد ان استمعنا الى بيان وزير المالية حول الموازنة .

– ضجه –

**السيد نائب الرئيس :**

جرى التصويت ، وانتهى جـــدول الاعمال وارفع الجلسة :

( وانتهت الجلسة )

امين عام مجلس الامة بالوكاله

خليل عصفور

نائب رئيس مجلس النواب

محمد الخشمان


## تعريف

١ – صدر هذا العدد باشراف مساعد الأمين العام السيد : **خليل عصفور**

٢ – اعـــد وبوب وقام بتنظيم هذا العدد هيئة مؤلفة من السادة : **عدنان بعيون** مساعد امين عام مجلس الأمة ، **ناظم مرزوق** سكرتير اللجان ومنظم الضبط و**مأمون ابو عزام** منظم الضبط .

٣ – قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالمطبعة مأمور المجلة السيد : **وليد النجداوي**